والإكتفاء بالبحث في الأشخاص . وكرّت سلسلة من الترجيحات والتوقعات ، وقام « بازار » من الصيغ والتركيبات المحتملة والمتوقعة ، وكان هذا من العوامل التي أحدثت أزمة صامتة في العلاقة مع المسؤولين السوريين بشكل خاص ؛ فقد اعتبرت القيادة السورية أن السلطة اللبنانية لم تطرح عليها أي موضوع جدي من المواضيع الكبرى المطروحة ، وإنما اكتفي بالبحث في الأسماء ، وكأنما هناك لوائح كاملة لتشكيلات وزارية يراد فرضها .

وفي مطلق الأحوال ، استمرت العقد والصعوبات ، في أكثر من مجال ، والأفكار التي كانت مطروحة ، في البداية ، بشأن تشكيل حكومة « فعاليات سياسية » ، كانت تبدو غير قابلة للتنفيذ . فلم يحدث ، على الصعيد السياسي ، ما يجعل من الممكن قيام حكومة فاعلة يشارك فيها السيد وليد جنبلاط والشيخ أمين الجميل وممثلون عن سائر القوى المتصارعة . ولم يحدث ، في نشاط الحكم ، ما يشير إلى أنه سيأخذ فعلاً بعين الإعتبار التوازن في نسبة القوى ، وإلى أنه سيواجه المشروع التقسيمي بما يلزم من التصدي العسكري والسياسي . وعندما طرحت ، في احدى جلسات القصر الجمهوري ، بعد « عملية ٧ تموز » فكرة قيام الجيش الرسمي بمهماته في التصدي للدويلة الكتائبية ، أجاب مسؤول كبير معني بقضايا الدفاع الوطني ، بأن كل ما في حيازة السلطة الشرعية ، في المناطق الخاضعة للميليشيا الكتائبية ، هو حوالى الألف والخمسمئة جندي ، وأن هؤلاء الجنود قد تلقّوا انذاراً من القيادة الكتائبية ألا يأتوا بما يعكّر صفو « الدويلة » ، وبالتالي فالجيش لا يستطيع أن يفعل أي شيء والمسألة تتخطى امكانياته .. وصلاحيّاته .

وهذا المثال البسيط كان كافياً ، لو توفرت الرؤية السياسية المتكاملة ، لحثّ الحكم على التفكير في جدوى المراهنة على « حكومة الفعاليات » ، في هذا الوقت الذي لم تتوفّر فيه أية معالجة في العمق لأية قضية من القضايا الكبرى المطروحة ، وفي وقت لم يعد فيه للسلطة الشرعية أي علاقة مباشرة بالمناطق الخاضعة لسلطة الشيخ بشير الجميل .

غير أن الحكم أصر ، بالرغم من الأجوبة الرافضة والمتحفظة وبالرغم من التساؤلات والمخاوف الكثيرة ، على الخوض في تجربة إشراك الفعاليات السياسية في الحكم . بل إن الحماسة للفكرة وصلت إلى الحد الذي جعل بعض مندوبي رئيس الجمهورية يقولون للجهات المعنيّة أن هناك تشكيلة أو تشكيلات حكومية جاهزة ، ومن لا يقبل بالإشتراك يكون قد إستبعد نفسه !

وعلى أساس هذه الفكرة تمّ تكليف الرئيس تقي الدين الصلح بتأليف الحكومة الجديدة ، وبدأت المشاورات بهدف حل العقد التي تعترض هذا التأليف والتي كان من المعتقد أنها عقد شكلية وغير مهمة . ومرة أخرى ، برزت القضايا الكبرى المطروحة ، وبرزت حدة الصراع السياسي . وفي ظروف يستحيل معها حل أية مشكلة صغيرة دون إشراك ممثلي دول كبرى وهيئات عالمية ، فإن المشاكل التي إعترضت مهمة الرئيس المكلف ، والتي هي نفسها مشاكل ما قبل التكليف ، لم تكن مفاجئة للمطّلعين . ولم يكن مفاجئاً ، أيضاً ، وصول الرئيس الصلح إلى حائط مسدود بعد تلقيه أجوبة سلبية من أكثر من طرف ، وبعد أن تقدّم المشروع التقسيمي إلى الأمام خطوات جديدة ، وبعد أن دخل العدو الإسرائيلي على الخط ، بصورة مباشرة ، من خلال أعمال القصف المتواصلة ، وتهديدات العميل سعد حداد للقرى والمواقع التابعة لقوات الطوارىء الدولية .

وقد جاء إعتذار الرئيس المكلّف ، بعد الفشل في تأليف « حكومة الأمر الواقع » ، ليضع على بساط البحث مجمل النظرة إلى الأزمة الحكومية ، وليضع تساؤلات كبيرة حول مدى قدرة الحكم ، ومدى رغبته ، في مواجهة القضايا الأساسية ، وأبرزها قضية الدفاع عن جنوب الوطن ، وعن وحدته في مواجهة المشروع الصهيوني ـ الإنعزالي الذي إستفاد كثيراً من حالة المراوحة ، كما إستفاد من إصرار بعض أوساط الحكم على منع عملية إعادة بناء الجيش ، وعلى مقاومة الدعوة شبه الإجماعية إلى تحسين العلاقات مع سوريا ، والتنسيق مع المقاومة الفلسطينية .

وفي هذا الوقت كانت وقائع من نوع آخر تقوم وتترسخ في قسم من الأراضي اللبنانية ، إلى درجة تتحوّل فيها الإجراءات المتخذة إلى أمر واقع « لا مردّ له » بحسب تقدير القائمين فيه .

وبالفعل ، ان الذي يتابع ما حصل في المنطقة الشرقية ، خلال الأشهر الأخيرة ، خصوصاً منذ تقديم